الملخص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2014 – 2015



تحرير

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2014 – 2015

تحرير

د. محسن محمد صالح

2016



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

مقدمة 5

أولاً: المشهد الفلسطيني: 6

الوضع الداخلي 6

المؤشرات السكانية 8

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة 11

المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة 14

ثانياً: العدوان والمقاومة ومسار التسوية: 16

العدوان والمقاومة 16

معاناة الأسرى 18

معاناة الأرض والمقدسات 18

مسار التسوية 20

ثالثاً: المشهد الإسرائيلي: 21

الوضع الداخلي 21

المؤشرات السكانية 23

المؤشرات الاقتصادية 25

المؤشرات العسكرية 28

رابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي 29

خامساً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي 32

سادساً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي 35

سابعاً: المسارات المحتملة للقضية الفلسطينية 2016–2017 37

الملخص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2014–2015

مقدمة

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وللمركز هيئة استشارية من كبار الباحثين والخبراء.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح (الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015 بالرصد والاستقراء والتحليل. ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق علمياً ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية.

وقد شارك في كتابة التقرير مجموعة من المتخصصين، هم: أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر، ود. جوني منصور، وأ. حسن ابحيص، وأ. زياد ابحيص، ود. سعيد الحاج، وأ. د. طلال عتريسي، وأ. عبد الله عبد العزيز نجّار، وأ. مؤمن محمد بسيسو، وأ. د. معين محمد عطا رجب، وأ. هاني المصري، وأ. وائل سعد، وأ. د. وليد عبد الحي.

أولاً: المشهد الفلسطيني

الوضع الداخلي:

استمرت حالة التأزم والانقسام، لتشكل أبرز معالم الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنتي 2014–2015. وبالرغم من الجهود العديدة التي بُذلت لتحقيق المصالحة إلا أن إنفاذها على الأرض ظلّ يتسم بالتعطّل والتعثر. ولعل التعارض بين مساري التسوية السلمية والمقاومة المسلحة كان سبباً أساسياً في ذلك. بالإضافة إلى قدرة الطرف الإسرائيلي على تعطيل المصالحة إذا لم تتوافق مع مصالحه، من خلال تعطيل عمل الحكومة والانتخابات، وإفشال إصلاح الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. كما يزيد من صعوبة الأمر حالة عدم الثقة بين فتح وحماس؛ وتأثير التغيرات الإقليمية والبيئة الدولية في حسابات أطراف الانقسام، باتجاه عدم استعجال "دفع أثمان" المصالحة بانتظار حصول ظروف أفضل.

وطوال الفترة التي يغطيها التقرير لم يقم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع ولو لمرة واحدة؛ كما لم تقم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (التي يرأسها عباس نفسه، كما يرأس السلطة الفلسطينية وحركة فتح) بأي إجراء حقيقي لاستيعاب القوى الفلسطينية، خصوصاً تلك التي تملك حضوراً شعبياً واسعاً كحماس والجهاد الإسلامي، في أطر المنظمة؛ كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات جدية باتجاه تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها. بينما قوبلت عملية استقالة عباس وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية من عضويتها في آب/ أغسطس 2015، والدعوة لعقد اجتماع للمجلس الوطني بتشكيله القديم وفي الداخل الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، قوبلت برفض واسع من حماس والجهاد وأطراف من المنظمة نفسها، باعتبار ذلك التفافاً على استحقاقات المصالحة، وتحركاً يهدف لتكوين لجنة تنفيذية تتوافق مع أجندات رئاسة المنظمة والسلطة. وقد أدى ذلك إلى تأجيل عقد هذا المجلس.

في 2014/4/23 حدث توافق بين فتح وحماس على خريطة طريق لإنهاء الانقسام، فيما عرف بـ"إعلان الشاطئ"، حيث قررت حماس طواعية تسليم إدارة قطاع غزة إلى حكومة توافق وطني. وقد تولى رامي الحمد الله رئيس وزراء السلطة في رام الله، والمقرّب من حركة فتح، تشكيل هذه الحكومة، التي بدأت مهامها في 2014/6/2. غير أن هذه الحكومة تعثرت ولم تتمكن من استلام مهامها في قطاع غزة، نتيجة رفضها تثبيت الموظفين الذين عينتهم حكومة هنية المقالة التي كانت تدير القطاع، وبالتالي عدم إعطائهم رواتبهم. كما استمر التعثر بسبب مطالبة حكومة التوافق لحماس بتسليم إدارة المعابر (بما فيها معبر رفح) للحكومة، قبل أن تحلَّ الحكومة تماماً مشكلة الموظفين الذين عَلّقت رواتبهم. ولذلك، فعلى الرغم من إرسال الحكومة أكثر من وفد إلى غزة، إلا أنها لم تنجح في استلام إدارة القطاع؛ وفي الوقت نفسه، فقد أجرى الحمد الله تعديلاً وزارياً متجاهلاً التوافق مع حماس عليه.

وعلى هذا، فقد اتخذت العلاقة بين فتح وحماس شكلاً من الصعود والهبوط، وإن كانت حالة الشدِّ وعدم الثقة هي الغالبة. ولم تخل هذه الفترة من اتهامات عباس وقيادات فتحاوية لحماس بإقامة "حكومة ظلّ" في القطاع، و"تجارة الحروب"، والسعي لإقامة إمارة في سيناء، وإجراء اتصالات سرية مع "إسرائيل" سعياً لفصل قطاع غزة. كما أيدت قيادات فتحاوية الإجراءات المصرية على الحدود مع القطاع وتدمير الأنفاق. أما حماس التي نفت الاتهامات بقوة، فقد استهجنت حملات الدعاية والتحريض ضدها، واتهمت عباس وقيادات فتحاوية بعدم الجدية في المصالحة، والسعي لإخضاع حماس، والتعامل مع غزة كـ"قرية نائية"، وبالتنسيق الأمني مع العدو، وبتحريض النظام المصري عليها؛ وبالتباطؤ والتعطيل في ملف إعادة إعمار قطاع غزة وفك الحصار.

ومن جهة أخرى، فقد قامت فتح بإجراء انتخابات داخلية لمعظم أقاليم الضفة الغربية والخارج، إلا أن الخلافات الداخلية استمرت، وقام عباس بفصل العديد من أنصار دحلان، حيث فشلت جهود المصالحة بينهما، وتأجل انعقاد المؤتمر السابع لفتح في ضوء هذه الخلافات.

أما الجبهة الشعبية فعقدت مؤتمرها السابع في أوائل سنة 2014، حيث انتخبت هيئاتها القيادية، وانتخب أبو أحمد فؤاد نائباً للأمين العام خلفاً لعبد الرحيم ملوح. كما عقدت الجبهة الديموقراطية دورتها الرابعة في شباط/ فبراير 2014 وأصدرت في ختام أعمالها البلاغ الوطني السياسي.

وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي (التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية) خلال هذه الفترة، وخصوصاً أواخر 2015، في الضفة والقطاع حالة الاستقطاب في الشارع الفلسطيني، إذ تحصل فتح وحماس على أكثر من ثلثي الأصوات، بنحو ثلث الأصوات لكل منهما، بينما تحصل الفصائل الأخرى مجتمعة على نحو 10%، مع تراجع في شعبية الرئيس عباس، حيث ظهر أن إسماعيل هنية مرشح حماس سيفوز عليه في انتخابات رئاسة السلطة. كما عكست الاستطلاعات حالة إحباط متزايدة تجاه اتفاقيات أوسلو حيث يؤيد نحو ثلثي المستطلَعين التخلي عنها، كما أيدت أغلبية واضحة العودة للانتفاضة المسلحة.

عكس الصمود البطولي لقوى المقاومة ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 نفسه على الوضع الداخلي الفلسطيني، فحصل مزيد من الالتفاف حول قوى المقاومة، وتوحد الفلسطينيون في وفد المفاوضات إلى القاهرة بشأن إنهاء العدوان وشروط الهدنة. غير أن ذلك لم يمنع عباس وقيادات فتحاوية من انتقاد حماس لـ"جرِّها" قطاع غزة للحرب وإطالة أمدها؛ بينما انتقدت حماس وقوى المقاومة ضعف أداء السلطة في الدفاع عن غزة، وإصرارها كبح العمل المقاوم في الضفة الغربية، والتعاون مع الاحتلال.

وقد كان ملف التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية في رام الله وبين سلطات الاحتلال أحد أبرز نقاط الاختلاف الفلسطينية؛ فقد صدرت دعوات واسعة ومتكررة من القوى والفعاليات الفلسطينية،

خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية بوقف هذا التنسيق. غير أن عباس وقيادة السلطة أصرَّت على استمراره، حتى بعد قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/5 بوقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في سائر الاتفاقيات مع الاحتلال؛ حيث تعامل معها عباس باعتبارها مجرد توصية لا تنفذ إلا بمرسوم رئاسي يصدر عنه. وقد عبّر القادة الأمنيون والمسؤولون الإسرائيليون عن ارتياحهم لأداء السلطة الأمني، وتنسيقها معهم ضدّ قوى المقاومة. ولعل اعتراف ماجد فرج، مدير المخابرات الفلسطينية، بإحباط نحو مئتي هجوم ضدّ إسرائيليين في الأشهر الثلاث الأولى لانتفاضة القدس، والذي لقي حالة استنكار فلسطيني واسعة، يدل على المدى الذي وصل إليه هذا التنسيق.

وعلى هذا، فإن الوضع الداخلي الفلسطيني حمل أزمته إلى سنة 2016، بالرغم من الاجتماعات والجهود التي بذلت خصوصاً أواخر 2015 وبدايات 2016؛ والتي لا يبدو أنها كافية لإحداث اختراق حقيقي نهائي وفعَّال في ملف المصالحة في المدى القريب.

المؤشرات السكانية:

تُشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2015 نحو 12.366 مليون نسمة؛ نصفهم، أي 6.145 ملايين نسمة (49.7%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6.221 ملايين نسمة (50.3%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون إلى نحو 1.471 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 4.75 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، يتوزعون إلى 2.899 مليون في الضفة الغربية (61%)، و1.851 مليون في قطاع غزة (39%).

أما في الأردن، فقد قُدّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2015 بنحو 3.892 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 31.5% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.3% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. وقُدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.568 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. وقُدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 685 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.5% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2014 و2015 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2014		2015	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,826.4	23.4	2,898.9	23.4
	قطاع غزة	1,790	14.8	1,850.6	15
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,462.5	12.1	1,471.2	11.9
الأردن*		3,774.9	31.1	3,891.9	31.5
الدول العربية الأخرى		1,566.6	13	1,567.8	12.7
الدول الأجنبية		675.3	5.6	685.4	5.5
المجموع الكلي		**12,095.7**	100	**12,365.8**	100

* بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2015 (%)

الأردن: 31.5
الضفة الغربية: 23.4
قطاع غزة: 15
"إسرائيل": 11.9
الدول العربية الأخرى: 12.7
الدول الأجنبية: 5.5

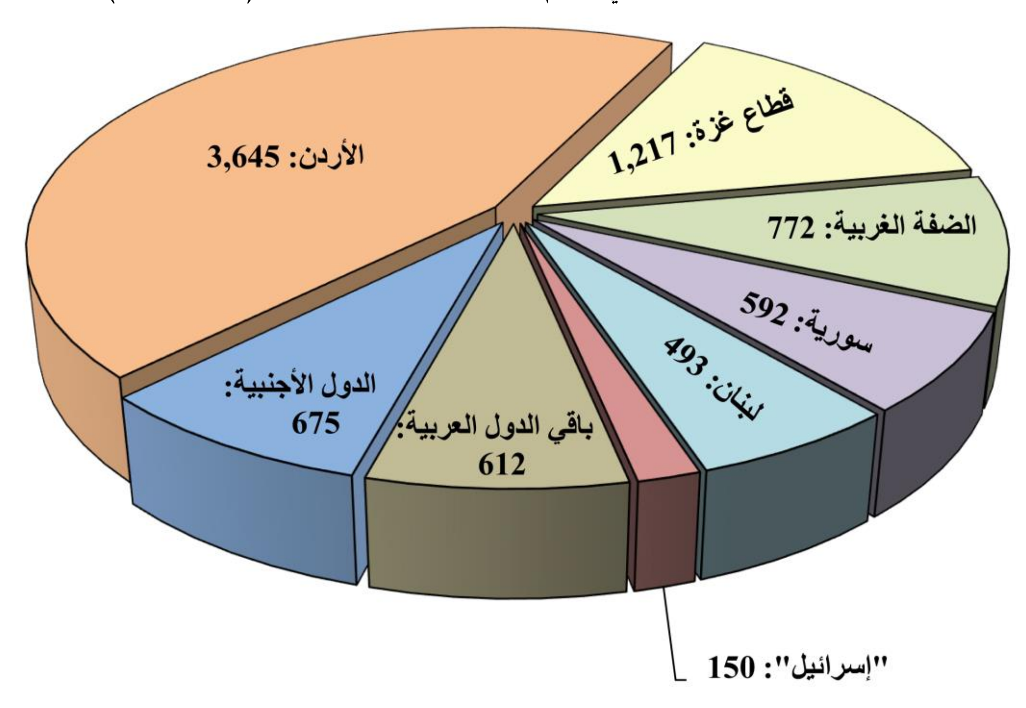
وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 6.017 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 1.989 مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.156 مليون لاجئ، أي نحو 67.4% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2014. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في نهاية سنة 2014 نحو 5.589 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	772	1,217	150	3,645	493	592	612	675	**8,156**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014 (بالألف نسمة)

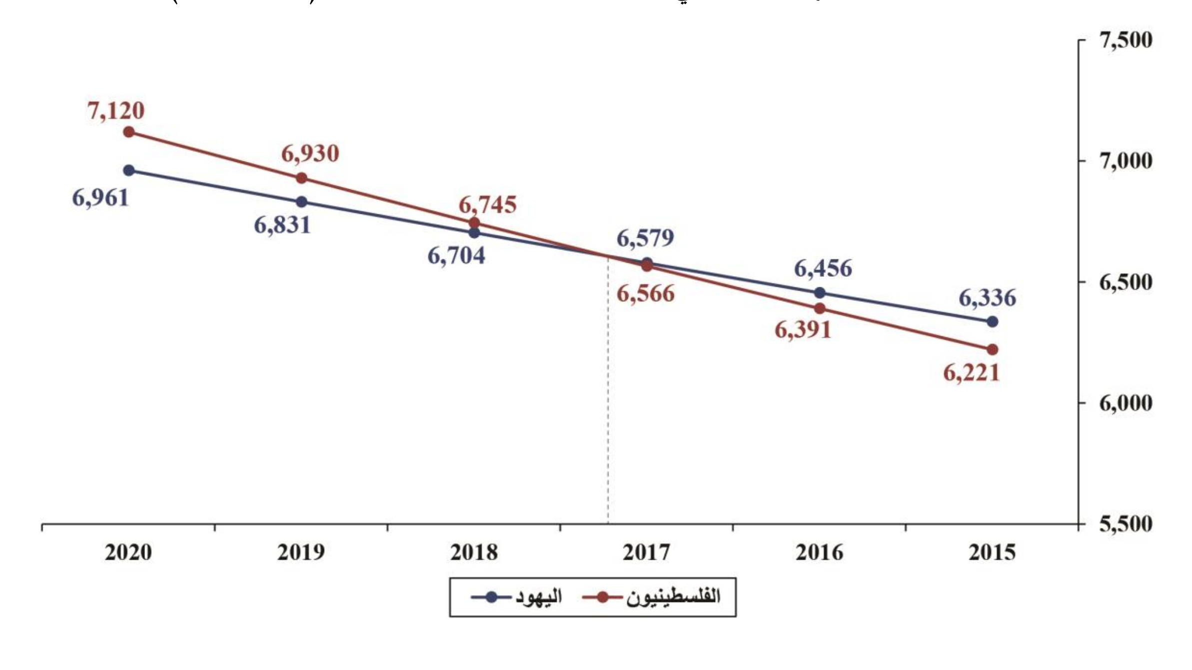


وحافظ النمو السكاني في الضفة والقطاع في سنة 2015 على معدلاته السابقة، فبلغ 2.9% (2.6% في الضفة و3.4% في القطاع)، وبلغت 2.2% لفلسطينيي 1948. وإذا ما استمر التزايد وفق هذه النسب للسنوات التالية مقارنة بنسبة تزايد اليهود البالغة 1.9%، فإن عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية سيتساوى تقريباً في أوائل سنة 2018؛ حيث سيبلغ عدد كل من الفلسطينيين واليهود نحو 6.6 ملايين تقريباً. وستصبح نسبة السكان اليهود نحو 49% فقط من السكان في سنة 2022، حيث سيصل عددهم إلى 7.2 ملايين يهودي مقابل 7.5 ملايين فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2015–2020 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2015	4,750	1,471	6,221	6,336
2016	4,887	1,504	6,391	6,456
2017	5,029	1,537	6,566	6,579
2018	5,175	1,570	6,745	6,704
2019	5,325	1,605	6,930	6,831
2020	5,479	1,640	7,120	6,961

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2015–2020 (بالألف نسمة)



المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

لم تحمل سنتا 2014–2015 جديداً على صعيد تغيير الوضع القائم من ناحية تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي، من خلال سيطرة الاحتلال على كافة المنافذ الدولية والمعابر الحدودية الفلسطينية، إضافة إلى تركز العلاقة التجارية الخارجية مع "إسرائيل". حيث شكّل حجم التبادل التجاري معها سنة 2014 (4,749.8 مليون دولار) نحو 71.7% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة (6,626.9 مليون دولار)، وشكّلت عمليات الاستيراد معظمه (3,958.3 مليون دولار) بنسبة 69.6% من واردات السلطة (5,683.2 مليون دولار)، في حين بلغ حجم التصدير 791.5 مليون دولار بنسبة 83.9%

من صادرات السلطة (943.7 مليون دولار)، مما يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير. كما استمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني من الحصار وإغلاق المعابر المفروض بدرجات متفاوتة على قطاع غزة منذ سنة 2007.

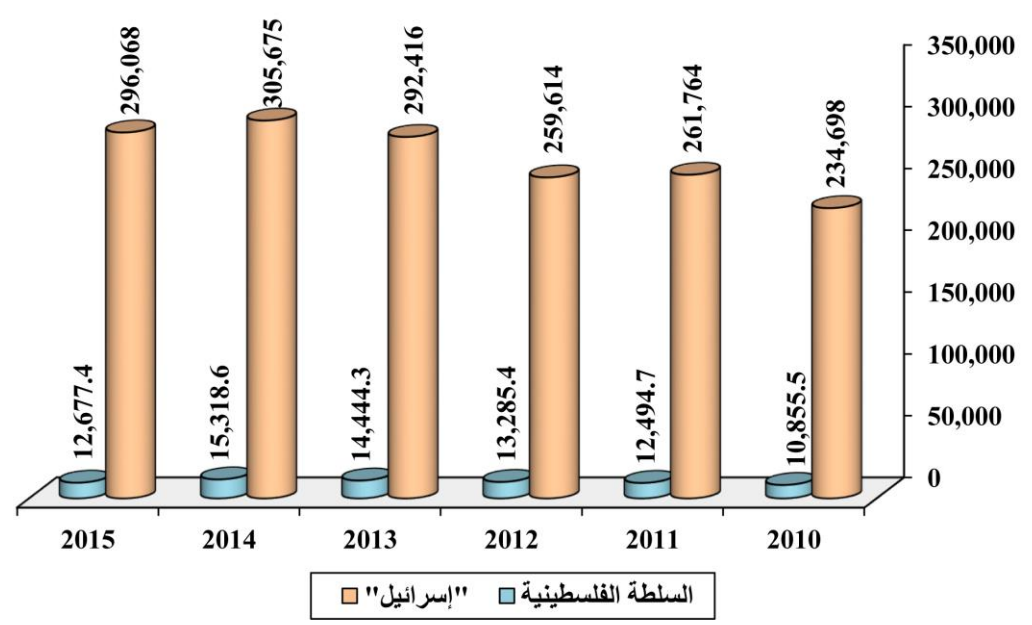
تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 15,319 مليون دولار سنة 2014 بعد أن كان 14,444 مليون دولار سنة 2013، بمعدل قدره 6.1%، ثم انخفض إلى 12,677 مليون دولار سنة 2015 بمعدل سالب قدره 17.2%. وهو ما يشير إلى الصعوبات البالغة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي فإن هذا الناتج يبقى منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي الذي يزيد عنه بنحو 23 ضعفاً (2,335%) لسنة 2015، وهو ما يؤكد بشاعة الاحتلال وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2010	10,855.5	234,698
2011	12,494.7	261,764
2012	13,285.4	259,614
2013	14,444.3	292,416
2014	15,318.6	305,675
2015	*12,677.4	296,068

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



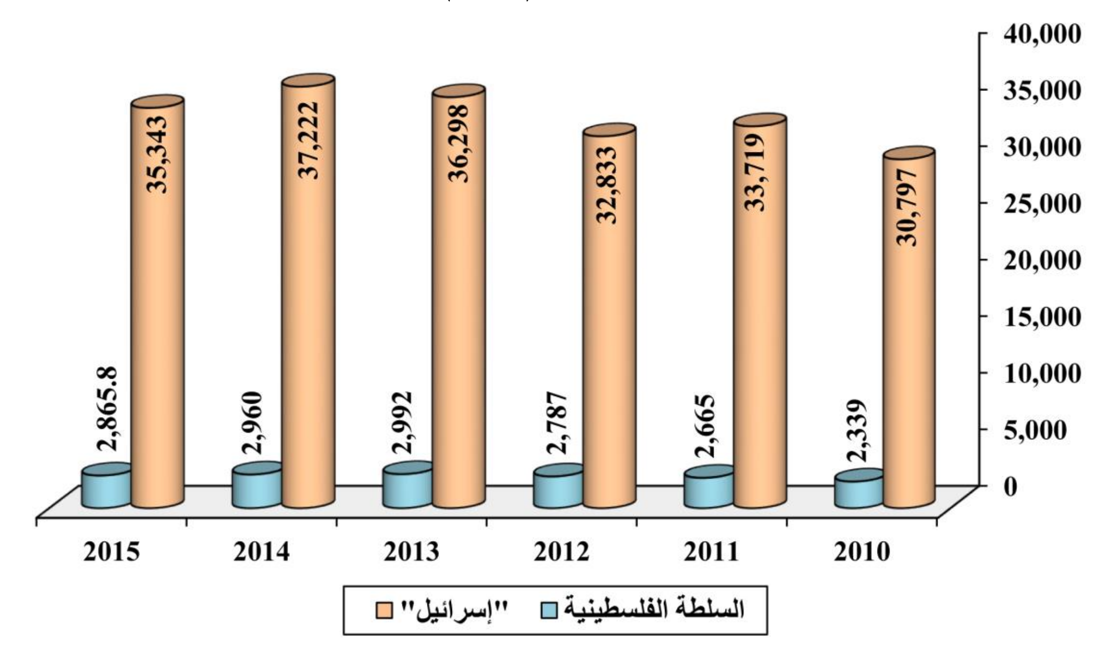
وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 2,960 دولاراً و2,866 دولاراً لسنتي 2014 و2015 على التوالي، أي أن نصيب الفرد قد انخفض بنسبة 1.1% سنة 2014، وبنسبة 3.2% سنة 2015. ولكن التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة كان واضحاً في هذا المؤشر أيضاً، حيث بلغ معدل دخل الفرد سنة 2014 نحو 3,866 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,655 دولاراً في القطاع، بينما بلغ معدل دخل الفرد سنة 2015 نحو 3,662 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,727 دولاراً في القطاع.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2010	2,339	30,797
2011	2,665	33,719
2012	2,787	32,833
2013	2,992	36,298
2014	2,960	37,222
2015	*2,865.8	35,343

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)



بلغت نسبة البطالة في الضفة والقطاع 25.8% سنة 2015، مقارنة بـ 27% سنة 2014. مع العلم أن حالة البطالة تتفاوت بين الضفة والقطاع، ففي سنة 2015 بلغت نسبة البطالة 38.4% في القطاع، مقابل 18.7% في الضفة، بينما في سنة 2014 بلغت نسبة البطالة 43.9% في القطاع مقابل 17.7% في الضفة.

وقد ارتفع صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2015 بنسبة 3.6% مقارنة بسنة 2014، حيث بلغ نحو 2,891 مليون دولار سنة 2015، مقارنة بنحو 2,791 مليون دولار سنة 2014. وبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 3,621 مليون دولار لسنة 2015، مقارنة بـ 3,607 مليون دولار سنة 2014، بنسبة ارتفاع قدرها 0.4%. وبلغت قيمة عجز الموازنة 20.2 مليون دولار سنة 2015، مقارنة بعجز قيمته 29.2 مليون دولار سنة 2014. وبلغت قيمة الدعم الخارجي (بما في ذلك التمويل التطويري) 797 مليون دولار سنة 2015 مقارنة بـ 1,230 مليون دولار سنة 2014.

وفي ظلّ اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وتكريس تبعيته للاحتلال الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال المرحلة القادمة تبدو مستبعدة.

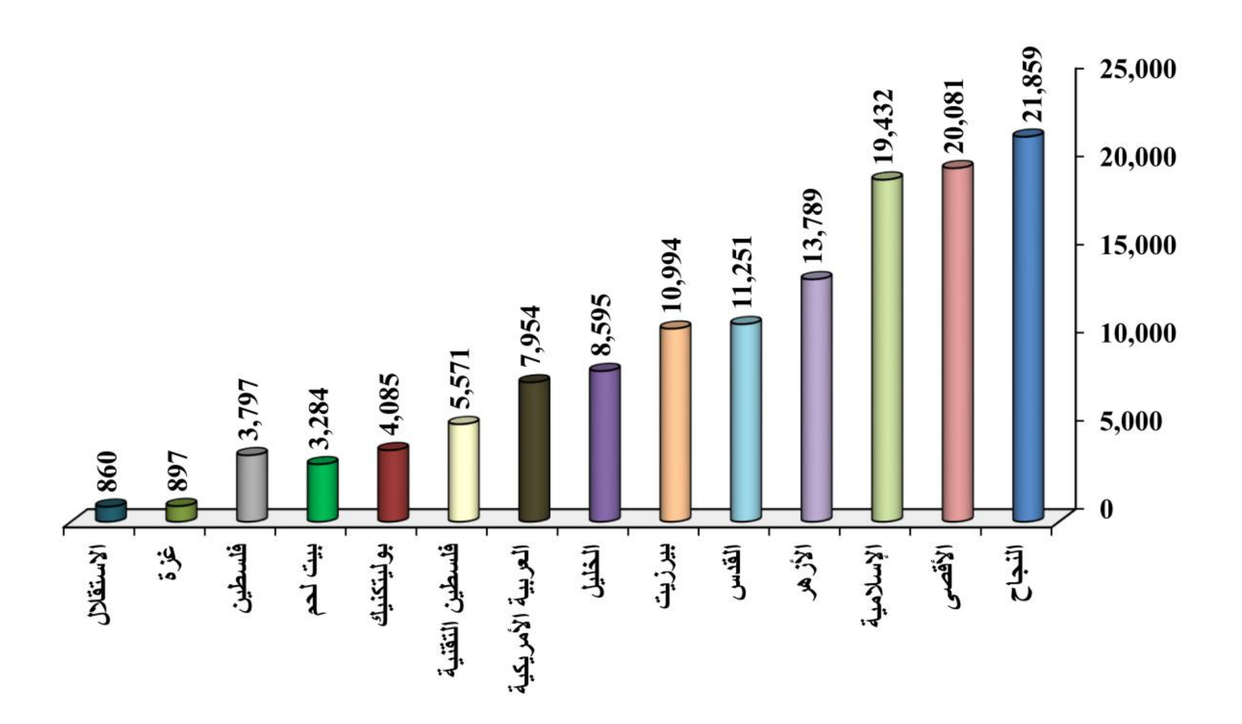
المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يمثّل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة محو الأمية والمتعلمين، حيث بلغت نسبة المتعلمين 96.3% و96.4% في سنتي 2013 و2014 على التوالي. ولا ينافس الحالة الفلسطينية في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر.

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي 2,856 مدرسة، موزعة على 2,144 مدرسة في الضفة الغربية، و712 مدرسة في قطاع غزة، للعام الدراسي 2015/2014؛ وبلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2015/2014 نحو 1.172 مليون طالب موزعين على 581,095 طلاب من الذكور، و590,501 طالبة من الإناث. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 65,175 معلماً في العام الدراسي 2015/2014.

ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي 2015/2014 في الضفة الغربية وقطاع غزة 132,449 طالباً موزعين على 74,453 طالباً في الضفة؛ و57,996 طالباً في القطاع؛ وبنسبة طالبات بلغت 59.6%، مقابل 40.4% من الطلاب الذكور. وتعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي نفسه أن عدد طلبتها قد بلغ 21,859 طالباً، تليها جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 20,081 طالباً، ثم الجامعة الإسلامية في غزة بـ 19,432 طالباً.

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية 2014/2015



وبحسب الأرقام المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، فإن هناك 35 كلية جامعية ومتوسطة تقدم التعليم لـ 28,716 طالباً للعام الدراسي 2014/2015؛ من بينها 17 كلية جامعية يدرس فيها 16,446 طالباً وتمنح طلبتها درجة البكالوريوس، و18 كلية متوسطة يدرس فيها 12,270 طالباً، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط.

ثانياً: العدوان والمقاومة ومسار التسوية

العدوان والمقاومة:

تابعت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 عدوانها على الشعب الفلسطيني، واستشهد في سنة 2015 ما مجموعه 179 فلسطينياً في الضفة والقطاع، بينما استشهد في سنة 2014 ما مجموعه 2,240 فلسطينياً. وقد جرح 1,618 فلسطينياً في سنة 2015، بينما بلغ عدد الجرحى 11,449 فلسطينياً في سنة 2014.

ويُعزى ارتفاع عدد الشهداء والجرحى سنة 2014 إلى العدوان الإسرائيلي على القطاع الذي أُطلق عليه إسرائيلياً عملية "الجرف الصامد" وفلسطينياً عملية "العصف المأكول" خلال الفترة 2014/7/7–2014/8/26. وقد أظهر الأداء البطولي للمقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، قدرتها (وتحديداً حماس) على تطوير أنظمة صواريخها فازداد مداها إلى نحو 120 كيلومتراً، لتصل في هذه المعركة إلى كلّ التجمعات الصهيونية في فلسطين المحتلة. كما تمكنت المقاومة من اختراق الجانب الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وقدمت المقاومة مفاجآت جديدة متميزة كالطائرات من دون طيار...؛ وحافظت قيادة العمل في قطاع غزة على منظومة القيادة والسيطرة، ولم تتعرض للضرب أو التعطيل؛ وتمكنت من الاستمرار في تسيير الوزارات والمؤسسات وعمليات المقاومة بشكل فعال. ووقع الطرف الإسرائيلي في حالة "عمى استخباري" على الأرض، مما أضعف من بنك أهداف الإسرائيليين المحتملة؛ كما حققت المقاومة حالة التفاف وإجماع شعبي واسع، بالرغم من الضربات العنيفة البشعة التي وجهتها القوات الإسرائيلية للمناطق المدنية.

أدت هذه الحرب الإسرائيلية الشرسة على قطاع غزة، والتي استخدمت فيها كافة وسائل القتل والتدمير، إلى إرتقاء 2,147 شهيداً وإصابة 10,870 جريحاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين، وتدمير 17 ألف منزل وإصابة نحو 40 ألف منزل آخر بأضرار.

وقد أعقب الحرب على غزة تهدئة استمرت طوال سنة 2015، حيث لم يطلق خلالها من القطاع في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية إلا 35 صاروخاً ومقذوفة مقابل 121 صاروخاً ومقذوفة في سنة 2014، ما عدا ما تمّ إطلاقه خلال العدوان على غزة، حيث تمّ إطلاق 2,470 صاروخاً ومقذوفة.

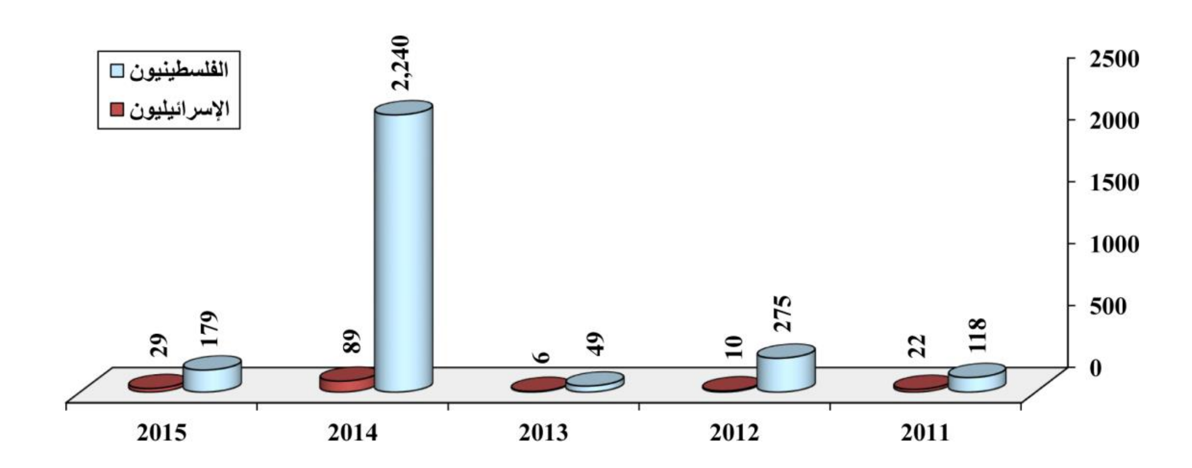
وعاشت الضفة الغربية تهدئة مشابهة، استمرت حتى بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2015، والتي شهدت انتفاضة فلسطينية شعبية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني، ومقدساته، حيث تمّ تسجيل 210 عمليات فلسطينية أسفرت عن قتل 24 إسرائيلياً، وإصابة 345 آخرين خلال الثلاثة أشهر الأولى من الانتفاضة، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي. وسجل الشاباك 2,347 عملية مقاومة في سنة 2015 مقابل 1,793 عملية سُجلت في سنة 2014 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. وكانت معظم العمليات رشق حجارة وزجاجات حارقة. وفي المقابل سجل الأمن الإسرائيلي مقتل 29 إسرائيلياً سنة 2015 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، ومقتل 89 آخرون سنة 2014. وجرح 249 إسرائيلياً سنة 2015، مقابل 375 جريحاً سنة 2014.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011–2015

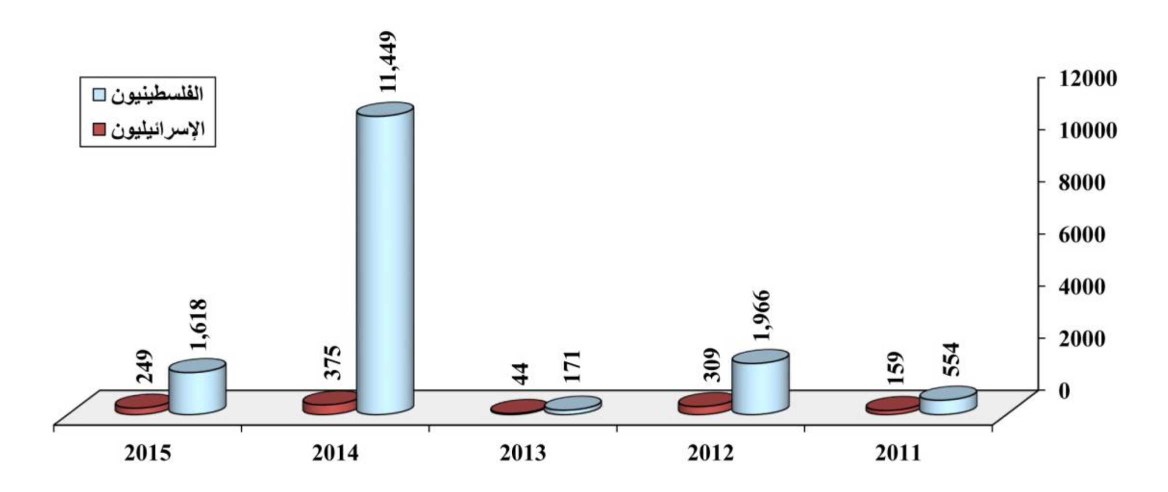
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2011	118	22	*554	159
2012	275	10	1,966	309
2013	49	6	171	44
2014	2,240	89	11,449	375
2015	179	29	1,618	249

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011-2015



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011-2015



معاناة الأسرى:

وتعدّ سنتا 2014 و2015، على غرار السنين التي سبقتها من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2015 نحو 6,900 أسيراً، بينهم 55 أسيرة و450 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى 6,482 من الضفة الغربية، منهم 500 من أبناء القدس، بالإضافة إلى 328 من قطاع غزة، و90 من فلسطينيي 1948 في "إسرائيل"، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. وقد رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 6,830 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2015.

كما زاد عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى أكثر من 650 معتقلاً في نهاية 2015، بعد أن كان عددهم 450 معتقلاً في نهاية سنة 2014، و155 معتقلاً في نهاية سنة 2013.

معاناة الأرض والمقدسات:

تواصل العدوان الإسرائيلي في سنتي 2014–2015 على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس خصوصاً، وفي فلسطين التاريخية عموماً. وتزايد النشاط الإسرائيلي، على مستوى الجمعيات اليهودية والمستوى الرسمي على حدّ سواء، لتحقيق تقسيم دائم للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، على غرار المسجد الإبراهيمي، بلغ ذروته خلال أيلول/ سبتمبر 2015، وهو ما شكل سبباً مباشراً لانطلاق انتفاضة القدس.

وجاءت انتخابات الكنيست في آذار/ مارس 2015، والحكومة التي تشكلت على أساسها في أيار/ مايو 2015 لتمنح جماعات "المعبد" (التي تخطط للاستيلاء على الأقصى) تأثيراً سياسياً أكبر؛ إذ حصلوا على ثمانية حقائب وزارية، منها حقيبة الاستيطان وحقيبة شؤون القدس، وحصلوا على مقعدٍ في الحكومة المصغرة "كابينت"، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ "إسرائيل" منذ تأسيسها.

استقر عدد الحفريات والأنفاق في منطقة المسجد الأقصى، منذ سنة 2012، على 47 حفرية. وخلال سنة 2014، أحصت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث 357 اعتداء نفذها مستوطنون على المساجد والكنائس والأديرة، إضافة إلى دمار كلي أو جزئي لحق بأكثر من 270 مسجداً خلال عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول على قطاع غزة. أما في سنة 2015 فقد أحصى مشروع مراقبة الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية 265 اعتداءً على المقدسات.

وكثفت قوات الاحتلال القيود التي تفرضها على المصلين في المسجد الأقصى، وفرضت إجراءاتٍ مشددة من حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة تمكنت خلالها، ولأول مرة، من الحد من أعداد

المصلين في المسجد لمستويات لم يشهدها منذ بدء احتلاله. كما بدأت سلطات الاحتلال بتشديد إجراءات الدخول على النساء بدءاً من أيلول/ سبتمبر 2015، وأعلن عن قائمة من نحو مئة سيدةٍ فلسطينية ممنوعة من دخول المسجد. وتعرّضت مقبرة مأمن الله خلال سنتي 2014–2015 لاستمرار القضم التدريجي حيث لم يبق من مساحتها إلاّ أقل من العشر. كما تمّ إغلاق مقبرة الرحمة أمام الدفن في أيلول/ سبتمبر 2015.

شهدت سنتا 2014–2015 استمرار الوتيرة المنتظمة المنهجية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، حيث تمّ بناء 13,537 وحدة سكنية خلال سنة 2014. ومصادرة 7,262 دونماً. بينما قامت سلطات الاحتلال في سنة 2015 بالموافقة على خطط وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء لـ 17,376 وحدة سكنية، وصادرت ما مجموعه 3,670 دونماً. وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى نحو 750 ألف مستوطن سنة 2015، يقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس.

تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم منازل الفلسطينيين وطرد السكان من منازلَ ومبانٍ عامة، في منطقة ج في الضفة الغربية (وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة عسكرية ومدنية إسرائيلية كاملة)، وكذلك في شرقي القدس. وقامت خلال سنة 2014 بهدم 333 منزلاً، مقارنة بهدم 247 منزلاً خلال سنة 2015.

أما الجدار العنصري العازل في الضفة الغربية، والذي يبلغ طوله 790 كم، فقد استكملت السلطات بناء أكثر من 60% منه، أي نحو 474 كم، وهناك 10% قيد التنفيذ.

من جهة أخرى، واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء ما يعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي وصل طولها 770 كم حتى بداية سنة 2015. وفي المقابل، فقد استمرت سلطات الاحتلال في إعاقة حركة السكان في الضفة من خلال الحواجز المنتشرة في أرجائها، والتي كان عددها 514 مع بداية سنة 2015، ليصل إلى 607 مع نهاية سنة 2015.

وما زال قطاع غزة يشهد حصاراً قاسياً، ويحرم من الحصول على احتياجاته العادية، ويتم تعويق عمليات التنمية أو تحديث البنى التحتية، ويُحرم أبناؤه من حرية التنقل، كما يتم التضييق على الصيد البحري، وكافة مناشط الحياة الاقتصادية، ودمر النظام المصري منذ تموز/ يوليو 2013 حتى نهاية 2015 نحو ألفي نفق على الحدود مع قطاع غزة.

مسار التسوية:

استمرت "إسرائيل" في سياسة إدارة مشروع التسوية السلمية وليس في سياسة حلها، والإصرار على تفضيل الحلول الانتقالية وعدم البت في القضايا النهائية، في الوقت الذي تتابع فيه فرض حقائق على الأرض من خلال برامج الاستيطان والتهويد وتقطيع أوصال الضفة الغربية، لمنع إمكانية قيام دولة فلسطينية حقيقية.

فقدت الانطلاقة الجديدة لعملية التسوية في صيف 2013 زخمها بعد بضعة أشهر مع إصرار الطرف الإسرائيلي على مواصلة برنامج الاستيطان، وعدم تقديمه أي تصورات جادة حول قضايا الوضع النهائي، وإصراره على عدم إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى. أما الإدارة الأمريكية فبغض النظر عن مدى انزعاجها من سلوك نتنياهو والحكومة الإسرائيلية، فقد جمدت الاهتمام بمسار التسوية واستمرت في توفير الدعم والغطاء للجانب الإسرائيلي، ورفضت ممارسة أي ضغوط عليه، في ضوء نفوذ لوبي "إسرائيل" القوي في الحياة السياسية الأمريكية، وفي ضوء الضعف الفلسطيني والعربي والإسلامي، وانشغال الأمريكان بملفات إقليمية ساخنة أخرى. وفي محاولة لملء الفراغ حدث تحرك فرنسي لإحداث اختراق في ملف التسوية من خلال عقد مؤتمر دولي، غير أنه ووجه بحالة من التعثر وضعف التجاوب الإسرائيلي الأوروبي الأمريكي.

ومن جهة أخرى، فإن محمود عباس وقيادة م.ت.ف أصرت على التمسك بمسار التسوية السلمية بالرغم من وصولها إلى حائط مسدود. وفي ظلّ حالة الإحباط التي تشعر بها، فقد هدد محمود عباس بتسليم مفاتيح السلطة، والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، واتخاذ قرارات بوقف التنسيق الأمني، وإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية، والتلويح بسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، واللجوء للمنظمات الدولية لمحاسبة الاحتلال. وقد تعامل الطرف الإسرائيلي مع هذه التهديدات على أنها مجرد تكتيكات، تفتقد وجود نية حقيقية لتنفيذها.

ثالثاً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

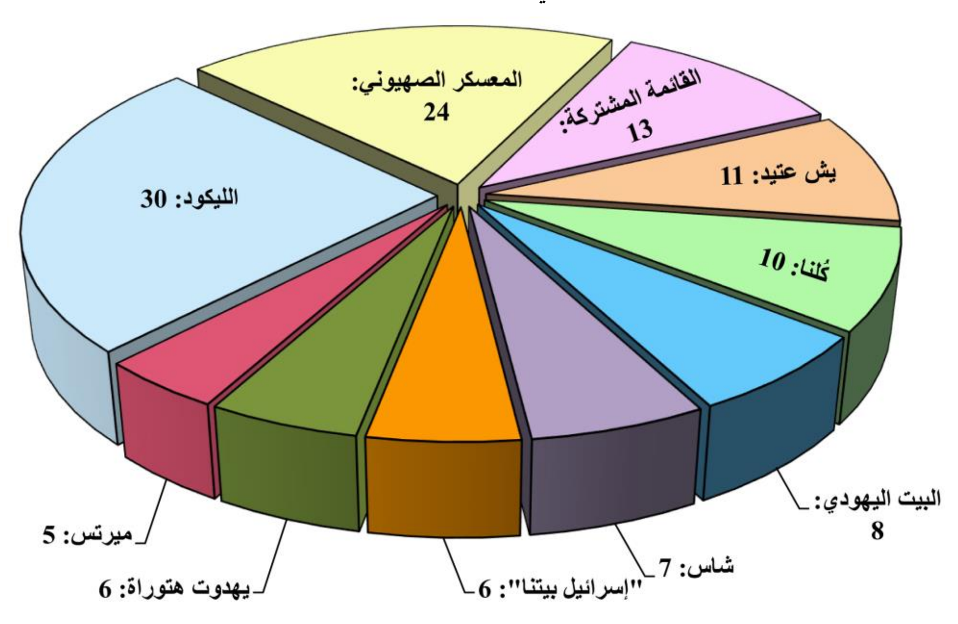
شهدت الساحة الإسرائيلية في الفترة 2014–2015 مزيداً من الجنوح نحو اليمين المتشدد والتطرف الديني، حيث واصلت قوى اليمين الهيمنة على المشهد السياسي، والسعي لسن قوانين عنصرية. وبالرغم من حالة التقدم الاقتصادي والتفوق العسكري، وبالرغم من وجود بيئة عربية ضعيفة ومفككة ومنشغلة بصراعاتها، وبيئة دولية رسمية تصب في مصلحة المشروع الصهيوني؛ إلا أن هذا المشروع ظلّ يحمل بذور أزماته في ذاته. فالشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية يكاد يصل إلى نصف السكان، وبات أكثر ميلاً لبرامج المقاومة والانتفاضة، والبيئة الشعبية العربية والإسلامية ما تزال بيئة معادية لـ"إسرائيل"، تمكنت من إفشال برامج التطبيع؛ كما يزداد الشعور العالمي بالضيق من "إسرائيل" باعتبارها "دولة" تضع نفسها فوق القانون.

تابعت الحالة السياسية الإسرائيلية سلوكها المعتاد في عقد التحالفات وفكّها، ونشوء أحزاب جديدة واندثار أخرى. فمع انفضاض تحالف الليكود و"إسرائيل بيتنا"، ظهر تحالف المعسكر الصهيوني بين العمل والحركة، ومع اندثار حزب كاديما، ظهر بقوة حزب كُلُّنا المنشق عن الليكود. وقامت الأحزاب الصهيونية في الكنيست برفع نسبة الحسم لعضويته من 2% إلى 3.25%، سعياً للتخلص من الوجود الفلسطيني العربي في الكنيست، غير أن الأحزاب العربية نزلت لأول مرة في قائمة موحدة. وكانت انتخابات الكنيست العشرين قد حدثت في 2015/3/20 بعد أن تفككت الحكومة الإسرائيلية إثر إقالة نتنياهو لوزيرين هما لابيد وليفني، زعيما حزبي يش عتيد والحركة في ائتلافه الحاكم.

نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 مقارنة بالكنيست الـ 19

اسم القائمة	الكنيست العشرون 2015	الكنيست التاسع عشر 2013
الليكود	30	31
"إسرائيل بيتنا"	6	
المعسكر الصهيوني (العمل والحركة)	24	-
العمل	-	15
الحركة (هتنوعا)	-	6
يش عتيد	11	19
كُلنا	10	-
البيت اليهودي	8	12
كاديما	-	2
شاس	7	11
يهدوت هتوراة	6	7
ميرتس	5	6
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	13	-
القائمة العربية الموحدة	-	4
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)	-	4
التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)	-	3

عدد المقاعد في الكنيست العشرون 2015



وقد فازت أحزاب اليمين بقيادة الليكود في الانتخابات، وشكَّل نتنياهو الحكومة الـ 34، من أحزاب: الليكود، والبيت اليهودي، وكُلنا، وشاس، ويهدوت هتوراه، بتأييد 61 عضواً في الكنيست.

من جهة أخرى، فقد تمّ طرح ومناقشة عدة قوانين عنصرية، تصبّ في تكريس "يهودية إسرائيل". وازدادت الملاحقات والتضييقات الموجهة ضدّ فلسطينيي 1948 بشكل ملحوظ. وكان أبرزها قرار إخراج الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح عن القانون، وحظر كافة نشاطاتها، بما في ذلك 19 جمعية ومؤسسة تابعة لها.

وفي قضايا الفساد، أدانت المحكمة المركزية في تل أبيب رئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت بتلقي رشاوى وخيانة الأمانة. كما انكشفت فضيحة غسيل أموال والتهرب من الضرائب، قام بها الوزير السابق بنيامين بن إليعيزر. كما انتشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير وأخبار عن فضائح تحرّش جنسي قام بها مسؤولون سياسيون وشرطيون وعسكريون ورجال دين يهود. وكان أبرزها فضيحة نائب رئيس الحكومة سيلفان شالوم في نهاية سنة 2015، ما اضطره إلى التنحي عن الحياة السياسية.

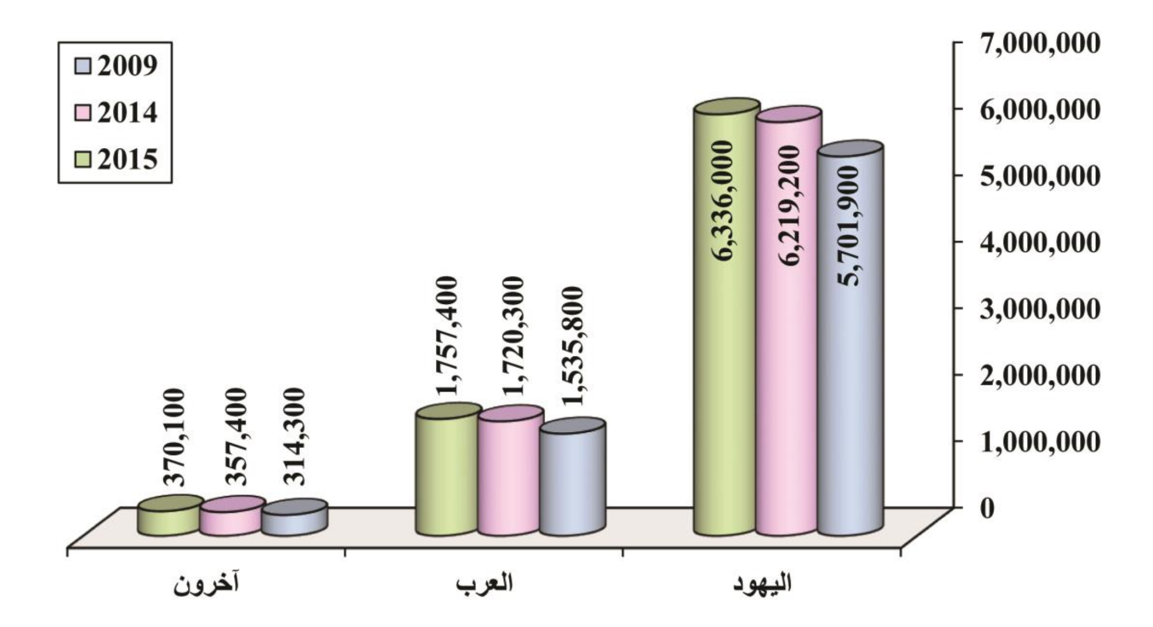
المؤشرات السكانية:

وفي المؤشرات السكانية، قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2015 بنحو 8.464 ملايين نسمة، بينهم 6.336 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.9% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2015 بنحو 1.757 مليون، أي ما نسبته 20.8% من السكان. وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (324 آلاف تقريباً) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.41 مليون سنة 2015، أي نحو 16.6% من السكان.

أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2009	7,552,000	5,701,900	1,535,800	314,300
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,500	6,336,000	1,757,400	370,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2009 و2014–2015



وفي سنتي 2014 و2015 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003. وخلال سنة 2015 قدم إلى "إسرائيل" 27,850 مهاجراً، مقارنة بـ 16,929 مهاجراً و24,112 مهاجراً في سنتي 2013 و2014 على التوالي. وتظهر هذه الأرقام تزايداً نسبياً في معدل الهجرة في سنتي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع.

ومن جهة أخرى، قُدِّر عدد اليهود في العالم بـ 14.213 مليون نسمة في نهاية سنة 2013، يعيش 83% منهم في الولايات المتحدة و"إسرائيل". في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

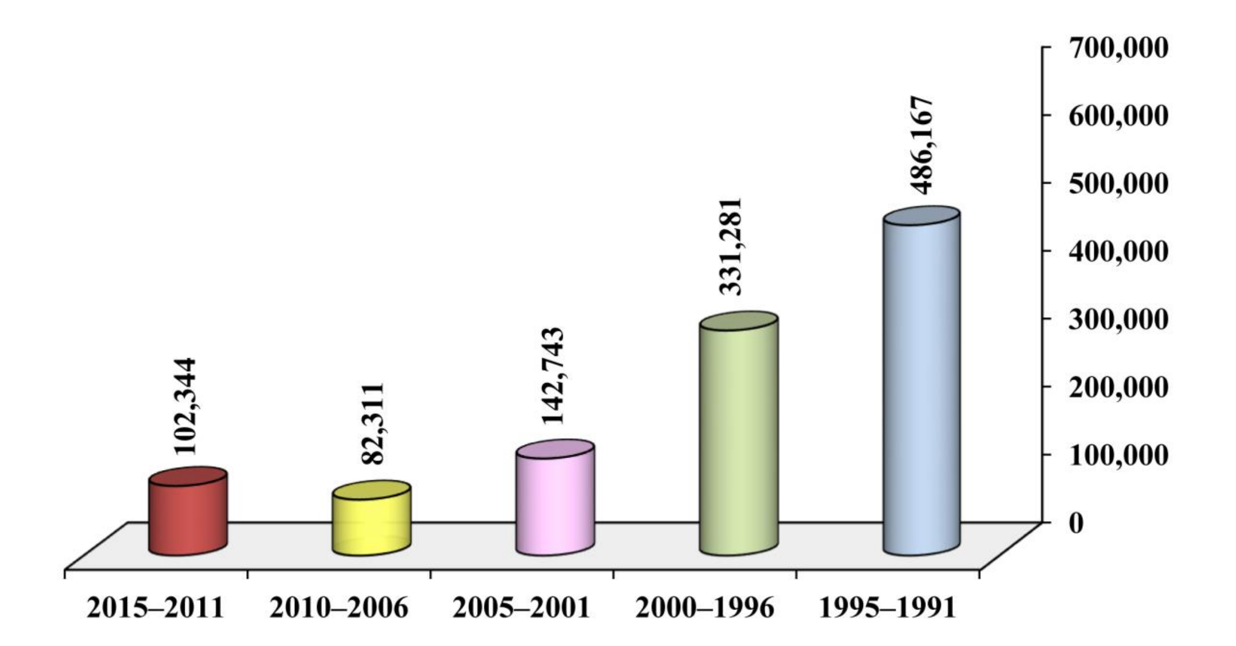
أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2015

السنة	1990–1994	1995–1999	2000–2004	2005–2009
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع الكلي
العدد	16,635	16,893	16,560	16,929	24,112	27,850	**1,344,365**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1991–2015، مع الإشارة إلى أن سنة 1990 شهدت قدوم 199,516 مهاجراً يهودياً إلى "إسرائيل".

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1991–2015



المؤشرات الاقتصادية:

على المستوى الاقتصادي؛ قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 بـ 1,150.8 مليار شيكل (296.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 1,093.7 مليار شيكل (305.7 مليار دولار) سنة 2014 و1,055.8 مليار شيكل (292.4 مليار دولار) سنة 2013. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.6% و5.2% لسنتي 2014 و2015 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ستكون مختلفة، ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية الإسرائيلية.

وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2015 بلغ 137,376 شيكل (35,343 دولار)، مقارنة بـ 133,178 شيكل (37,222 دولار) سنة 2014.

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2014 نحو 446.416 مليار شيكل (124.77 مليار دولار)، بينما بلغت إيراداتها العامة لسنة 2014 نحو 416.051 مليار شيكل (116.284 مليار دولار).

وانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار، بنسبة 7.3% سنة 2015، كما انخفضت الواردات الإسرائيلية بنسبة 14.2% سنة 2015، مع التأكيد على أن هذا الانخفاض يرجع جزئياً إلى تراجع قيمة الشيكل مقابل الدولار.

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2012–2015 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015
الصادرات	63,145.3	66,788.4	68,967.9	63,955.4
الواردات	73,121.4	72,000.3	72,341	62,036

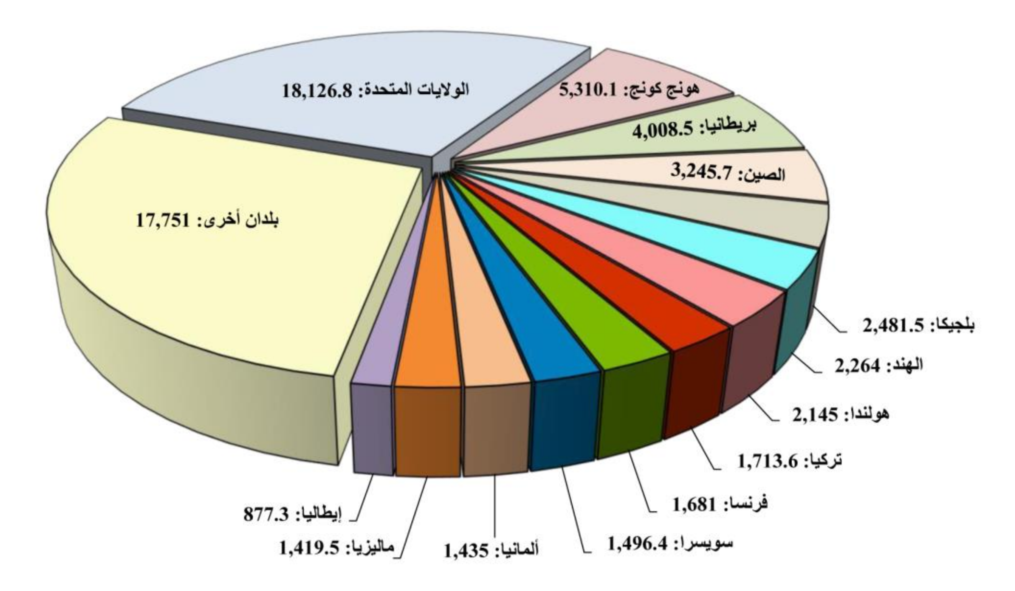
وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها سنة 2015 نحو 18.127 مليار دولار (28.3% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.081 مليارات دولار (13% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، واحتلت هونج كونج المركز الثالث، وتقدمت بريطانيا من المركز السابع إلى المركز الرابع.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2015 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

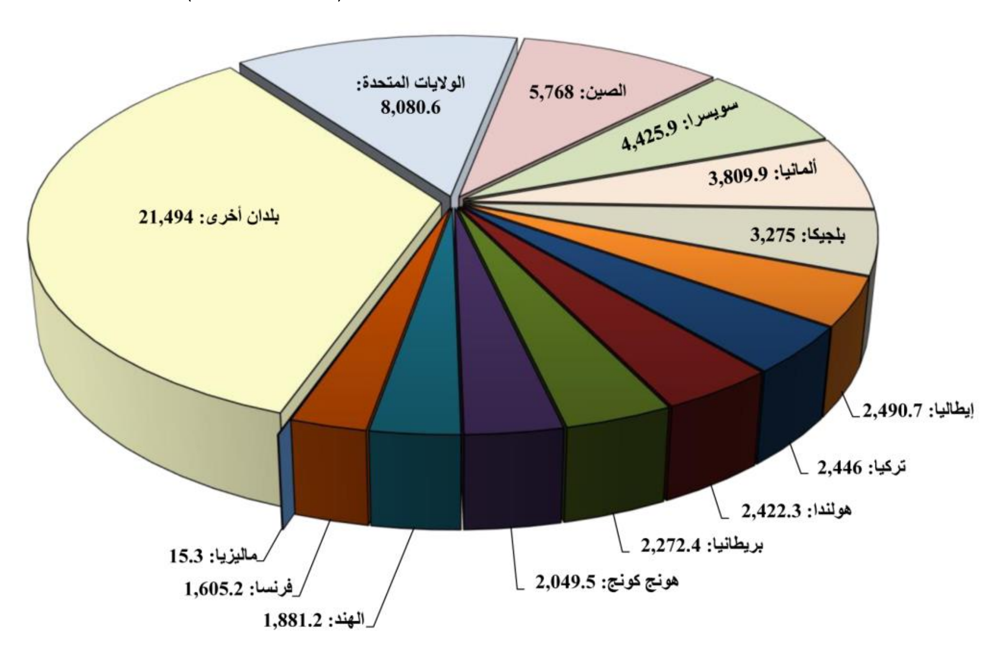
البلدان	الولايات المتحدة	الصين	هونج كونج	بريطانيا	سويسرا	بلجيكا	ألمانيا
الصادرات الإسرائيلية إلى:	18,126.8	3,245.7	5,310.1	4,008.5	1,496.4	2,481.5	1,435
الواردات الإسرائيلية من:	8,080.6	5,768	2,049.5	2,272.4	4,425.9	3,275	3,809.9
حجم التبادل التجاري	26,207.4	9,013.7	7,359.6	6,280.9	5,922.3	5,756.5	5,244.9

البلدان	هولندا	تركيا	الهند	إيطاليا	فرنسا	ماليزيا	بلدان أخرى	المجموع العام
الصادرات الإسرائيلية إلى:	2,145	1,713.6	2,264	877.3	1,681	1,419.5	17,751	**63,955.4**
الواردات الإسرائيلية من:	2,422.3	2,446	1,881.2	2,490.7	1,605.2	15.3	21,494	**62,036**
حجم التبادل التجاري	4,567.3	4,159.6	4,145.2	3,368	3,286.2	1,434.8	39,245	**125,991.4**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)



وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2015 ما مجموعه 3.11 مليار دولار من بينها 3.1 مليار دولار على شكل منحة عسكرية؛ وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2015 ما مجموعه 124.469 مليار دولار.

المؤشرات العسكرية:

سيطرت حالة من الترقب على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنتي 2014 و2015 بسبب الأحداث الجارية على الحدود الشمالية مع سورية. أما الحدود الجنوبية، والتي شهدت وقوع عدوان على غزة صيف 2014، فلم تحقق "الردع" هناك. ترافق ذلك مع تزايد تهديد ما يُسمّى "المنظمات الجهادية العالمية"، وتزايد تهديد الحرب الإلكترونية. كما أصاب إعلان الاتفاق النووي بين طهران والقوى العظمى في 2015/7/14، تل أبيب بخيبة أمل حيث انتقدته القيادة الإسرائيلية بشدة. بينما أحدثت انتفاضة القدس في الربع الأخير من سنة 2015، إرباكاً لدى صناع القرار الإسرائيليين، ووضعت الجيش الإسرائيلي في تحدٍ جديدٍ لم يعهده منذ انحسار انتفاضة الأقصى.

وألقت إخفاقات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف 2014 بظلالها على حركة التغيرات والتنقلات التي قامت بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي حيث طالت قادة أضخم الألوية العسكرية التي شاركت في العمليات البرية خلال العدوان أمثال لواء المظليين وجفعاتي وناحال وكفير وغيرها. وتابعت "إسرائيل" تطوير المنظومات المضادة للصواريخ، وخصوصاً نظام الليزر "درع السماء" أو سكاي شيلد والسهم والقبة الحديدية والعصا السحرية. وقد بلغت الميزانية العسكرية الرسمية الإسرائيلية 15.47 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بـ 16.08 مليار دولار سنة 2014. غير أن الصرف الحقيقي للميزانية العسكرية عادة ما يتجاوز بشكل كبير الميزانية الرسمية المحددة، إذ بلغ هذا الصرف ما مجموعه 20.32 مليار دولار سنة 2014، بينما لم يتضح الصرف الحقيقي لسنة 2015 حتى إعداد هذا التقرير. أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد تخطت خمسة مليارات دولار في كل من 2014 و2015.

رابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

قادت التغيرات والتطورات التي شهدها العالم العربي خلال سنتي 2014 و2015، سواء على صعيد المشهد الداخلي في الدول العربية أم على صعيد تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلى تحولات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية، صبت في غالبيتها في اتجاه تعزيز موقع "إسرائيل" في الصراع على حساب العرب والفلسطينيين بصورة عامة، وعلى حساب قوى المقاومة.

شكّلت التطورات التي شهدتها "دول الطوق"، وخصوصاً سوريا ومصر وآثار الأزمة فيهما على كل من لبنان وقطاع غزة، محور هذه التحولات. وخلاصتها بالنسبة لـ"إسرائيل" تراجع موقع قوى التهديد الرئيسية على الجبهتين الشمالية والجنوبية؛ نظراً لما يشكّله استمرار الحرب في سوريا وتعمق تورط حزب الله فيها من استنزاف عسكري واقتصادي وبشري للجبهة الشمالية، وما تعنيه في المقابل استعادة العلاقة الاستراتيجية مع مصر، أكبر قوة عسكرية عربية، من تأمين للجبهة الجنوبية، وإضعاف للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، التي تأثرت سلباً بالأزمة السورية كذلك.

في الوقت نفسه، فإن احتدام الصراع الداخلي بين قوى التغيير والقوى المضادة له في عدة دول عربية، والذي أسفر خلال سنتي 2014 و2015 عن انتكاسة ثورات "الربيع العربي" وتعمق الأزمات الداخلية وتطورها لحروب داخلية وإقليمية، أدى لإضعاف عوامل القوة الذاتية العربية التي كانت تشكل، أو من الممكن أن تشكل، عوامل داعمة للقضية الفلسطينية. فالخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية الضخمة التي ألحقها الصراع بالدول العربية، علاوة على الشرخ الاجتماعي الذي أوجده بين مكوناتها، يعني أن المنطقة ستكون منشغلة لسنوات عديدة في تعويض خسائرها وترميم آثار الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصراعات أخذت مكانة متقدمة ضمن سلم الأولويات على حساب القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تحولها فعلياً إلى عملية إعادة تشكيل للخريطة الجيوسياسية للمنطقة، وتنازع للنفوذ بين القوى الإقليمية الرئيسية، بمشاركة القوى الدولية الكبرى، وهو ما يتجسّد بوضوح في الأزمة السورية.

وتبدو نقطة التحول هذه أكبر خطر يتهدد القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية، نظراً لأن القوى المعادية لفلسطين وللأمة تسعى إلى إعادة تشكيل المحاور بناء على تعريف جديد للأولويات والتحالفات، وتقييم مختلف لمصادر التهديد، بشكل يوحي بأن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يعد الصراع المركزي في المنطقة، بل بات يحل مكانه صراع عربي – إيراني أو صراع سني – شيعي.

أدّت التغيرات المصرية خلال سنتي 2014 و2015 إلى عودة السياسة الرسمية التقليدية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة لثورة 25 يناير، والتي ترى أن مسار التسوية السلمية للصراع مع "إسرائيل" هو أحد أعمدة مكانتها الاستراتيجية في المنطقة. وقد أدى ذلك لعودة استقرار العلاقات المصرية – الإسرائيلية

وتعزيزها، وإلى دعم السلطة الفلسطينية في رام الله في صراعها الداخلي مع حركة حماس، وخصوصاً مع تقاطع هذا الأمر مع تدهور العلاقة الرسمية مع الحركة، على خلفية الحملة ضد جماعة الإخوان المسلمين واتهام حماس بدعمها في الأزمة المصرية الداخلية.

في الوقت نفسه، فقد أسهم تدهور الوضع الأمني في سيناء في عودة النظرة الأمنية للتعامل مع قطاع غزة باعتباره مصدر تهديد للأمن القومي المصري، وهو ما أدى إلى تصعيد الجيش المصري لحملته ضد الأنفاق، واستمرار توجيه الاتهامات لحماس والقطاع بتوتير الوضع في شبه الجزيرة، واستمرار إغلاق معبر رفح، الذي لم يفتح طوال سنة 2015 سوى 21 يوماً.

في المقابل، يمكن القول إن الأردن، الدولة الأكثر استقراراً بين دول الطوق، شكّل خلال سنتي 2014 و2015 ساحة رئيسية في مواجهة الجهود الإسرائيلية لتغيير الهوية الحضارية والدينية والثقافية للقدس، وفي مركزها محاولة تقسيم المسجد الأقصى. وينطبق هذا الأمر على المستويين الرسمي والشعبي في الأردن، التي كان شارعها كذلك الأكثر تفاعلاً مع العدوان على غزة في صيف 2014 ومع انتفاضة القدس، بالإضافة إلى تفاعله ضد محاولات تقسيم الأقصى.

من جهة أخرى، مثّل استمرار الأزمة في سوريا مصدر استنزاف رئيسي للقضية الفلسطينية لاعتبارات عدة، أهمها انشغال قوى عربية وإسلامية في معركة غير معركتها مع المشروع الصهيوني، مع ما أنتجه ذلك من حرف للبوصلة وتغيير للأولويات واستنزاف للموارد للمنطقة بكاملها، باستثناء "إسرائيل"، التي تستفيد بالضرورة من انهيار مقومات بناء كيان سياسي قوي، يُعبِّر عن تطلعات شعبه، وقادر على مواجهة "إسرائيل"على الجبهة الشمالية.

على صعيد التطورات المتعلقة بالتطبيع، وعلى الرغم من أن "إسرائيل" لم تسجّل اختراقات على صعيد فتح علاقات جديدة مع الدول العربية، إلا أنها حافظت على علاقات مستقرة مع كل من الأردن ومصر بشكل خاص، كما شهدت التبادلات التجارية بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين الثلاثة الأبرز (الأردن ومصر والمغرب) نمواً بنسبة 20% خلال سنتي 2014 و2015 مقارنة بسنة 2013 (انظر الجدول أدناه).

ولكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن انضمام "إسرائيل" إلى نادي الدول المصدّرة للطاقة من شأنه أن يزيد من الأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها الاقتصادية مع مصر والأردن، لا سيّما في ظل حاجتهما المتزايدة لمصادر طاقة مستقرة. وقد شكّلت اتفاقيات شراء الغاز الإسرائيلي التي وقعتها شركات أردنية ومصرية خلال سنتي 2014 و2015 إشارة واضحة في هذا السياق.

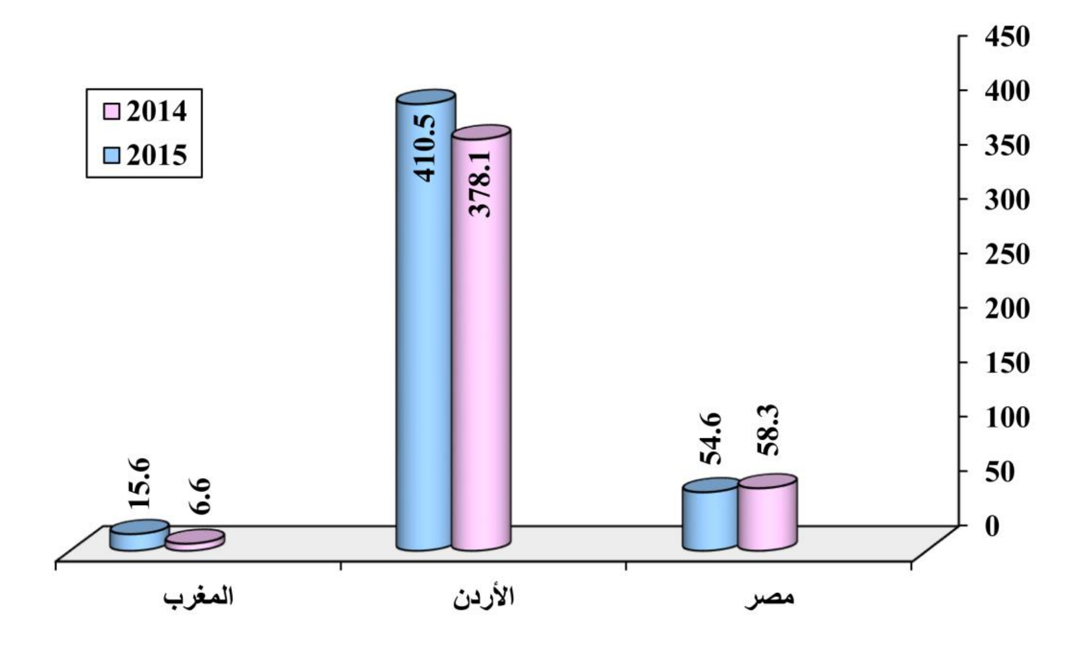
الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2014–2015 (بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2015	2014	2015	2014
مصر	113.1	147.9	54.6	58.3
الأردن	99.5	107.8	410.5	378.1
المغرب	23	10.6	15.6	6.6

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2014–2015



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2014–2015



خامساً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

انعكست مفاعيل الثورات العربية والثورات المضادة في المنطقة، وما ترتب عليها من نشوء حالة من السيولة وعدم الاستقرار على درجة اهتمام دول العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية طوال سنتي 2014–2015. فقد انشغلت الدول الإسلامية وخصوصاً تركيا وإيران بملفات إعادة تشكيل خريطة المنطقة.

استمرت منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2014–2015 في التعبير عن مواقفها المعتادة من خلال البيانات والمواقف، التي لا يبدو أنها تركت أثراً ملموساً في القضية الفلسطينية. كما لا يبدو أن منظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها مؤسسة رسمية، غير قادرة على تجاوز سياسيات الدول الراعية لها، وهو ما يكشف عجز المنظمة عن اختراق حاجز النمطية التقليدية لمواجهة القضايا الإسلامية الكبرى.

وبدراسة النموذجين التركي والإيراني في هذا التقرير، نجد أنه بالرغم من انشغال تركيا بالملفات الإقليمية، وخصوصاً الملف السوري، وانشغالها بملفاتها الداخلية مثل المنافسات الانتخابية، وبموجة التصعيد العسكري والأمني مع حزب العمال الكردستاني؛ إلاّ أنها حرصت على استمرار متانة علاقاتها مع قيادة منظمة التحرير ورئاسة السلطة الفلسطينية من جهة، وحركة المقاومة الإسلامية حماس من جهة أخرى. وقد شهدت العلاقات التركية الفلسطينية الرسمية خلال 2014–2015 تواصلاً متنامياً وتعاوناً على الساحة الدولية، بُني على الدور التركي المتقدم في ملف قبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو. في المقابل حافظت تركيا على علاقتها مع حركة حماس، مع بعض التخفيف في الإطار البروتوكولي والإعلامي. وقد شهدت سنتي 2014–2015 قيام رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بأكثر من زيارة لتركيا التقى فيها كبار المسؤولين.

وعلى مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد استمرت القطيعة الدبلوماسية الرسمية خلال سنتي 2014 و2015. وقد مر الخطاب السياسي والإعلامي بين الطرفين بمرحلتين واضحتي التناقض، أولهما مرحلة التوتر الشديد والتراشق الإعلامي والتحريض، واستمرت حتى منتصف 2015 تقريباً، ثم مرحلة الهدوء والحديث عن اتفاق محتمل بين الطرفين لإنهاء سنوات القطيعة وتطبيع العلاقات؛ غير أن الطرف التركي ما يزال مصراً على رفع الحصار عن قطاع غزة كشرط لتطبيع العلاقات.

أما على المستوى الإيراني، فقد استمرت إيران في تأكيدها على مواقفها الثابتة في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، والمطالبة بتحرير كل فلسطين، ودعم المقاومة الفلسطينية. وقد أيدت إيران انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، كما أكدت أن توقيعها للاتفاق النووي لن يضعف موقفها تجاه دعم قضية فلسطين. وكانت هناك مساعٍ مشتركة لإعادة حرارة العلاقة بين إيران وحماس، حيث زار إيران وفدان من حماس. وأظهرت تصريحات الطرفين الحرص على المحافظة على هذه العلاقات ومحاولة

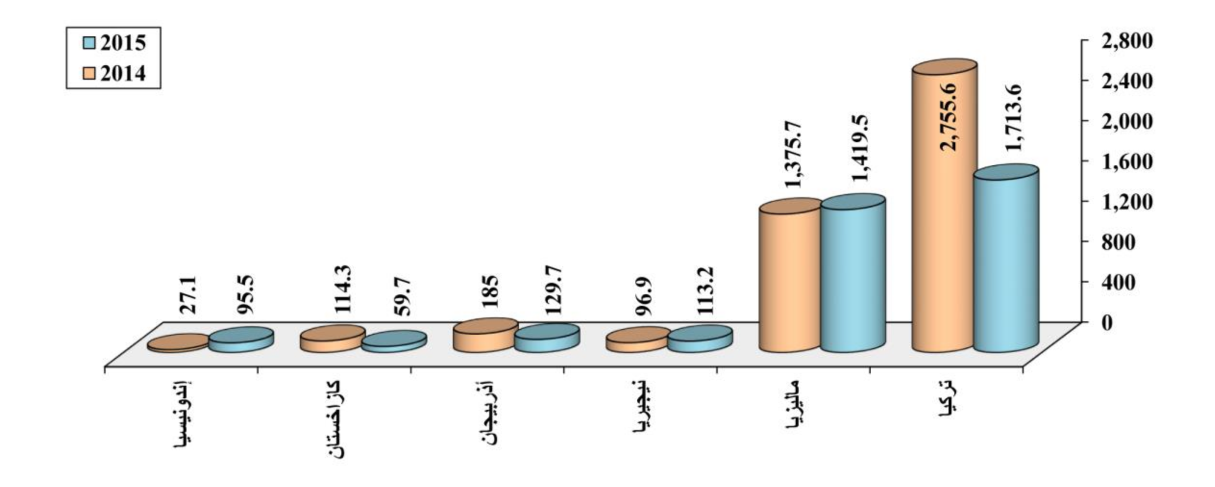
تطويرها، وإن كان الخلاف حول الموقف من الثورة والأزمة في سورية، وطريقة إدارة إيران للملفات الإقليمية ما زال يعكس ظلالاً سلبية على علاقة الطرفين.

وعلى صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، فقد استمرت على وتيرتها مع معظم الدول الإسلامية، مع ملاحظة تذبذب حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" بين سنة 2014 وسنة 2015، ففي الوقت الذي شهدت فيه سنة 2014 ارتفاع حجم التبادل التجاري أكثر من 11% عن سنة 2013، عاد وانخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" بنسبة 23.5% خلال سنة 2015 عن سنة 2014.

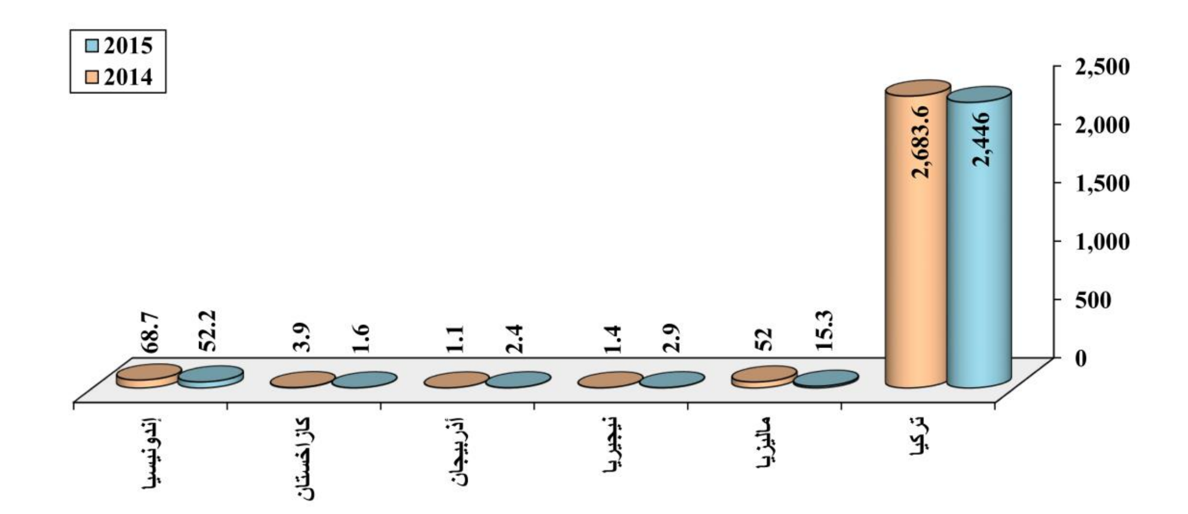
الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2014–2015 (بالمليون دولار)

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2015	2014	2015	2014
تركيا	1,713.6	2,755.6	2,446	2,683.6
ماليزيا	1.419.5	1,375.7	15.3	52
نيجيريا	113.2	96.9	2.9	1.4
أذربيجان	129.7	185	2.4	1.1
كازاخستان	59.7	114.3	1.6	3.9
إندونيسيا	95.5	27.1	52.2	68.7

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2014–2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2014–2015 (بالمليون دولار)



سادساً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أدى الانشغال الدولي في سنتي 2014–2015 بالتطورات الكبرى التي تحدث في المنطقة بما تشمله من ثورات وتغيرات وصراعات ومحاولات رسم خرائط جديدة، إلى تراجع الاهتمام بالشأن الفلسطيني، والتعاطي معه بشكل محدود ووفق التطورات والأحداث المستجدة.

تعزز تراجع وتأثير اللجنة الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا) في مسار التسوية خلال سنتين 2014–2015، حيث انعدم النشاط الفعلي في سنة 2014، بينما اقتصر في سنة 2015 على أربعة بيانات فقط.

أدى انصراف الاهتمام الأمريكي إلى قضايا دولية أخرى ترى أنها أكثر إلحاحاً، إلى تراجع حجم الجهد الدبلوماسي تجاه الشأن الفلسطيني. ومع أن الولايات المتحدة تلتزم بشكل عام سياستها التقليدية في هذا الشأن، لكن اللافت للنظر هو فقدان تعهداتها الرسمية المعلنة لكل أشكال المصداقية، وبشكل متزايد وواضح. وبدا وكأن الإدارة الأمريكية "نفضت يدها" من العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، خصوصاً في ضوء عجزها (وعدم رغبتها) عن فرض ضغوط على الحكومة الاسرائيلية اليمينية المتطرفة، ولأن الرؤية الأمريكية كانت قائمة على جرِّ الفلسطينيين إلى مربع التنازل، وترك الإسرائيليين يبنون الحقائق على الأرض. ولذلك فشلت جولات وزير الخارجية جون كيري في إحداث تقدم أو اختراق في ملف التسوية السلمية، بالرغم من لقائه مع الرئيس عباس 42 مرة، بالإضافة إلى مئات المكالمات الهاتفية.

تابعت الإدارة الأمريكية توفير الغطاء للممارسات العدوانية الإسرائيلية، بما في ذلك الحرب على قطاع غزة خلال في صيف 2014؛ ومساندتها في مواجهة انتفاضة القدس وإدانة الهجمات ضد المستوطنين، ودفع السلطة الفلسطينية في رام الله للمساعدة على وقف هذه الهجمات. أما بخصوص المسجد الأقصى، فقد برز التزام الخارجية الأمريكية باستخدام تعبير ثنائي بأنه "الحرم الشريف – جبل الهيكل"، وهو مؤشر خطير يوحي ببداية التعامل الرسمي مع الموقع كما لو أنه "ملكية مشتركة".

لم يختلف جوهر الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي بشكل عام خلال سنتي 2014–2015، مع احتفاظه بهامش أكبر في نقد الممارسات الإسرائيلية، ودعم إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن دون أن يتجاوز السقف الأمريكي، إذا تعلق الأمر بالخطوط الأساسية. وقد اتخذت المفوضية الأوروبية قراراً في سنة 2015 يقضي بوضع ملصقات على المنتجات التي تنتجها المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة سنة 1967. وبخصوص عدوان غزة صيف 2014، فقد دعا لوقف القتال وأدان إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه المستعمرات الإسرائيلية، مع إقرار حق "إسرائيل" بالدفاع عن نفسها، وضرورة مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة. أما فيما يتعلق بالموقف من انتفاضة القدس، فظهر من خلال دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى تطويق العنف الذي يضرب

المدنيين، وربط موجة العنف بعدم وجود أفق سياسي. أما البعد التنفيذي في السلوك الأوروبي في إطار السعي لتحقيق تقدم في مسار التسوية، فقد بدأت في سنة 2014 باعترافات رمزية في البرلمانات، آخرها البرلمان اليوناني في نهاية سنة 2015. ليصل عدد الدول الأوروبية التي تعترف برلماناتها بفلسطين إلى تسع دول.

أما مجموعة دول البريكس التي تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، فقد أكدت قمتاها في تموز/ يوليو 2014 وتموز/ يوليو 2015 على القواسم المشتركة من القضية الفلسطينية، كالتأكيد على أهمية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية والمبادرة العربية، ودعت المجموعة إلى استئناف المفاوضات على أساس حلّ الدولتين وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة، تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع "إسرائيل" بحدود معترف بها بشكل متبادل، على أساس حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وعارضت الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة سنة 1967، وطالبت الدول المانحة التي شاركت في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة بالوفاء بتعهداتها بتقديم الدعم لهذا الغرض.

يلاحظ من متابعة نشاطات الأمم المتحدة أن السمة العامة لدورها في الموضوع الفلسطيني هي استمرار المواقف التقليدية لها في أغلب الموضوعات التي تمّ طرحها خلال السنتين 2014 و2015. غير أن التغيير "النسبي" برز في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015/9/11 بالموافقة على رفع علم فلسطين على مقرها في نيويورك. وقد جدّدت الجمعية العامة قراراتها التي تدعم حق العودة للاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وسيادته على موارده الطبيعية، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان اليهودي في الأرض المحتلة سنة 1967.

وعند النظر في مستويات التأييد لقرارات الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، يتبين أن المعدل العام لتأييد الحقوق الفلسطينية ارتفع في سنة 2014 حيث بلغ 145 دولة، مقارنة مع سنة 2013 والتي بلغ فيها المعدل العام للتأييد 142 دولة. أما معدل معارضة الحقوق الفلسطينية فكان 6–7 دول، غلب عليها طابع الدويلات الصغيرة مثل جزر المارشال، وميكرونيزيا، وبالاو، وناورو؛ وكانت الولايات المتحدة داعماً ثابتاً، كما تكرر تصويت كندا إلى جانب "إسرائيل".

سابعاً: المسارات المحتملة للقضية الفلسطينية 2016–2017

عند دراسة المسارات الكلية للقضية الفلسطينية واتجاهاتها المستقبلية، لا يظهر (والله أعلم) أنه ستكون ثمة تحولات جوهرية في السنتين القادمتين؛ بل يبدو أن القضية ستحمل معظم أزماتها معها في المستقبل القريب.

الوضع الداخلي الفلسطيني لا يحمل حلاً حقيقياً قريباً لمشكلة الانقسام؛ وخروج السلطة الفلسطينية من مآزقها، سواء في إعادة توحيدها مؤسساتياً وجغرافياً، أم في إصلاح أجهزتها الأمنية، أم في طبيعة علاقاتها الوظيفية مع الاحتلال الإسرائيلي، أم في أزماتها الاقتصادية. كما لا يحمل هذا الوضع استعدادات حقيقية واضحة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في إعادة بنائها وتفعيل مؤسساتها، خصوصاً من ناحية استيعاب شركاء أقوياء فاعلين، كحماس، في منظومتها القيادية، وفي عملية صناعة القرار فيها. ذلك أنه في ظلّ الاختلاف الجوهري بين مساري المقاومة والتسوية، والاختلاف على الأولويات، وأزمة الثقة، سيظل الميل أكثر نحو "إدارة الانقسام" وليس نحو "حلّ الانقسام"، بانتظار حصول ظروف أفضل ترجح كفّة أحد الفريقين، بحيث يتمكن من فرض شروطه أو معظمها على الطرف الآخر.

من المتوقع أن يستمر ميل المجتمع الصهيوني إلى المزيد من التطرف، وأن يستمر الدفع باتجاه تشكيل حكومات يمينية متشددة، وتبنّي سياسات أكثر عنصرية، والتوسع في برامج الاستيطان والتهويد. وبالتالي فإن مسارات التسوية السلمية تبدو مغلقة في المستقبل القريب.

يظهر أن المنطقة العربية المحيطة بفلسطين ستستمر في حالة "السيولة"، وعمليّة التشكُّل وإعادة التشكُّل، في بيئة صراع، من المستبعد أن يتوقف قريباً، بين شعوبٍ تسعى لنيل حريتها ونهضتها، وبين أنظمة فاسدة مستبدة، وبين تدخلات خارجية تسعى لتوجيه المسارات لمصلحتها؛ بينما تجري محاولات إنهاك الأمة وإضعافها بمزيد من خطط التفتيت الطائفي والعرقي. وبالتالي، ويصعب أن تتعافى المنطقة قريباً لتتشكّل رافعة لقضية فلسطين، في الوقت الذي سيستمر فيه الانشغال بالأولويات والهموم المحلية الضاغطة.

أما دول العالم الإسلامي، خصوصاً تركيا وإيران، فليس من المتوقع أن يخف استغراقها في الملفات الإقليمية، وباتالي فإن سلوكها المتراجع في وضع قضية فلسطين في سُلَّم أولوياتها العملية، الذي ظهر في الفترة التي عالجها التقرير سيواصل المسار نفسه في المستقبل القريب. وهذا، ينطبق إلى حدّ كبير على المشهد الدولي الذي ما زالت، وستظل في المستقبل القريب، تسيطر عليه الولايات المتحدة، بسياساتها الداعمة لـ"إسرائيل"، والساعية إلى مزيد من إضعاف البيئة العربية والإسلامية المحيطة بفلسطين المحتلة؛ بالرغم من التزايد النسبي للمشاعر المعادية لـ"إسرائيل" في البيئة الدولية، وتزايد الضيق من "إسرائيل" كدولة فوق القانون.

ومن جهة أخرى، فإن الأداء البطولي لقطاع غزة في مواجهة العدوان والحصار الإسرائيلي، وانتفاضة القدس التي اندلعت في الأشهر الأخيرة من سنة 2015، قد أكدتا قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود وإبداع أدوات جديدة في المقاومة، وإعادة توجيه البوصلة باتجاه فلسطين. كما أن حالة "التدافع" والسيولة التي تشهدها المنطقة، تحمل في طياتها بوادر مشروع وحدوي نهضوي، ربما يحتاج وقتاً للصعود على المدى الوسيط، مستفيداً من حالة التخبُّط والتهاوي التي تعاني منها الأنظمة الفاسدة والمستبدة، شرط أن يقوم أصحاب هذا المشروع بالاستفادة من تجارب السنوات الماضية، وعلاج جوانب الخلل التي تسببت في تعثّر الثورات وحركات التغيير في المنطقة؛ وهو ما سيعيد فتح آفاق إيجابية واسعة لقضية فلسطين، والله أعلم.

The Executive Summary

of

The Palestinian Strategic Report

2014 – 2015







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت